الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2023/13

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
21 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

الدورة الخامسة

الإمارات العربية المتحدة، من 30 تشرين الثاني/نوفمبر

إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023

أول حوار وزاري رفيع المستوى يعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي في إطار مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

مذكرة من الرئيس

موجز

تحتوي هذه الوثيقة على موجز لأول حوار وزاري رفيع المستوى يُعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي في إطار مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس، والذي عقد خلال دورته الثالثة. وهي الوثيقة التي أعدها رئيس تلك الدورة بدعم من الأمانة. واسترشد الحوار، وفقاً للتكليف، بالبلاغات الأولى المقدمة كل سنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس وبالتقرير الموجز عن حلقة العمل الأولى لفترة السنتين المعقودة أثناء الدورة بهذا الخصوص.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- تسليماً بأهمية وضوح المعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس وإمكانية التنبؤ بها، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر/اجتماع أطراف باريس) عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين بشأن التمويل المناخي ابتداء من عام 2021، وطلب إلى رئيس مؤتمر/اجتماع أطراف باريس بأن يلخص، في الدورة المعنية، المداولات التي تخللت الحوار لينظر فيها مؤتمر/اجتماع أطراف باريس في دورته التالية[(1)].

باء- نطاق المذكرة

2- وفي الفقرات أدناه، يعرض الفصل ثانياً الرسائل الرئيسية الصادرة عن أول حوار وزاري رفيع المستوى يُعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي؛ ويقدم الفصل ثالثاً معلومات عن وقائع الحوار، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية؛ ويلخص الفصل رابعاً المناقشات التي تخللت الحوار.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس

3- قد يرغب مؤتمر/اجتماع باريس النظر في دورته الخامسة في هذه المذكرة كمساهمة في مداولاته بشأن الترتيبات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس.

ثانياً- الرسائل الرئيسية

4- على الرغم من أن الأطراف من البلدان المتقدمة زادت من التزاماتها بتوفير وتعبئة التمويل المناخي، وضاعفتها أحياناً، فإنها لم تصل إلى المبلغ المطلوب لتحقيق الهدف المشترك لتعبئة مبلغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 لأغراض التمويل المناخي. ومع ذلك، فإن *خطة تقديم التمويل المناخي: تحقيق الهدف المتمثل في تعبئة 100 مليار دولار امريكي* تضع مساراً واضحاً وقابلاً للتنبؤ نحو تحقيق الهدف في أقرب وقت ممكن وقبل عام 2025 على أقصى تقدير[(2)].

5- ويتعين الانتقال من النُّهج القائمة على المشاريع إلى النهج البرنامجية والقطاعية، والتي يمكن تقديمها في المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، لإحداث التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس. ووضوح المعلومات المتعلقة بالتمويل المناخي الذي يتعين أن تعبئه وتقدمه الأطراف من البلدان المتقدمة والذي يكون قابلاً للتنبؤ وشفافاً وطويل الأجل أمر ضروري لرفع الطموح المناخي، وتسهيل العمل المناخي المعزز وكسب ثقة الأطراف من البلدان النامية. وساهمت البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس مساهمة مفيدة في إضفاء المزيد من الوضوح على نطاق وحجم التمويل المناخي المتوقع أن تقدمه

(1) المقرر 12/م أت-1، الفقرات 1 و10 و11.

(2) انظر https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf.

الأطراف من البلدان المتقدمة، لأن إتاحة معلومات كمية تفصيلية إضافية، على الرغم من أنه قد يكون صعباً، من شأنه أن يزيد من تعزيز وضوح المعلومات المتعلقة بهذا الدعم وإمكانية التنبؤ بها.

6- ويتعين زيادة تعبئة وتقديم التمويل من أجل التكيف زيادة كبيرة لدعم البلدان النامية في التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ ولتوزيع التمويل بشكل متوازن بين إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف. وتزايد آثار الظواهر الجوية القصوى على اقتصادات ومجتمعات البلدان النامية مثال على ضرورة زيادة تمويل إجراءات التكيف على وجه السرعة، ولا سيما من خلال المنح والقروض الميسرة الشروط، لتجنب زيادة العبء المالي على البلدان النامية المدينة بالفعل.

7- ويُعترف بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة لتعزيز فرص الحصول على التمويل المناخي، لكن يتعين بذل المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ المشاريع المناخية، مثل إزالة الحواجز التي تعوق الحصول على التمويل؛ والحد من التأخيرات بين مراحل تطوير المشروع والموافقة عليه وصرف الأموال للازمة لتنفيذه؛ وتكثيف الجهود وتطبيق النُّهج المنسقة من قبل مقدمي التمويل المناخي.

8- وتؤدي استثمارات القطاع الخاص دوراً حاسماً في تعبئة ما يلزم من التمويل الواسع لسد الثغرة في تمويل العمل المناخي. ويمكن لمصادر التمويل العامة أن تساعد على الحد من مخاطر الاستثمارات الخاصة وضمان شفافية وفعالية تعبئة التمويل من القطاع الخاص، ولا سيما في المجالات التي عادة ما تكون فيها مستويات الاستثمار الخاص منخفضة.

ثالثاً- المداولات

ألف- الأنشطة التحضيرية

9- عقد رئيس تلك الدورة أول حوار وزاري رفيع المستوى يعقد كل سنتين بشأن التمويل المناخي في إطار مؤتمر/اجتماع باريس في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 خلال الدورة الثالثة لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس بدعم من الأمانة. وكان الحدث مفتوحاً في وجه جميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورة.

10- واسترشد الحوار، وفقاً للتكليف[3]، بالبلاغات الأولى المقدمة كل سنتين وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس[4] وبالتقرير الموجز عن حلقة العمل الأولى للفترة السنتين المعقودة أثناء الدورة بهذا الخصوص[5].

باء- الافتتاح

11- أدارت الحوار السيدة أمل ليي أمين، مديرة استراتيجية المناخ في المجموعة الاستشارية CDC سابقاً، وهي مؤسسة تمويل التنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وألقى ألوك شارما، رئيس الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة عشرة لمؤتمر/اجتماع أطراف كيوتو والدورة الثالثة لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس، الملاحظات الافتتاحية، وشدد على أهمية التمويل المناخي باعتباره ركيزة من ركائز اتفاق باريس الذي يدعم كل العمل المناخي.

(3) المقرر 12/م أت-1، الفقرة 10.

(4) جميع البلاغات المقدمة كل سنتين متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: https://unfccc.int/Art.9.5-biennial-communications. انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/3 للاطلاع على تجميع وتوليف البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين.

(5) FCCC/PA/CMA/2021/5.

12- وبالإشارة إلى خطة تقديم التمويل المناخي، لاحظ ألوك شارما بقلق أن هدف توفير 100 مليار دولار أمريكي لم يتحقق بحلول عام 2020 وأشار إلى أنه يتوقع تحقيقه بحلول عام 2023 على أبعد تقدير، مع احتمال تعبئة 500 مليار دولار أمريكي في الفترة 2021-2025. وأحاط علماً أيضاً بالمستويات القياسية للتبرعات التي تعهّدت بها الأطراف لفائدة صندوق التكيف والتي بلغ مجموعها 232 مليون دولار أمريكي، أي زيادة بالضعف مقارنة بمستويات التعبئة السابقة.

13- وعلى الرغم من التبرعات القياسية المتعهد بها، شدّد ألوك شارما على استمرار الحاجة إلى مزيد تعزيز إمكانية التنبؤ وزيادة حجم تمويل إجراءات التكيف. ودعا القطاعين العام والخاص إلى تضافر الجهود لتعبئة ما يكفي من الاستثمار اللازم لدعم البلدان النامية وجعل تدفقات التمويل متسقة مع انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والمسارات الإنمائية القادرة على التأقلم مع تغير المناخ.

14- وفي وقت لاحق، عُقدت ثلاث حلقات نقاش مواضيعية رفيعة المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين. وترأست حلقة النقاش الأولى **المتعلقة بتعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي**، باربرا بوخنر، المدير الإداري العالمي لمبادرة سياسات المناخ، وشارك فيها:

(أ) ليونبو يشي بنجور، وزير الزراعة والغابات في بوتان؛

(ب) ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة في مصر؛

(ج) ستيفن جيلبولت، وزير البيئة وتغير المناخ في كندا.

15- وترأسّت حلقة النقاش الثانية المتعلقة **بتحسين نطاق وفعالية تمويل إجراءات التكيف**، آن ماري تريفيليان، وزيرة الدولة لشؤون وزارة التجارة الدولية في المملكة المتحدة آنذاك، وشارك فيها:

(أ) أياز سيد - خيوم، وزير الاقتصاد والخدمة المدنية والاتصالات في فيجي؛

(ب) أغنيس كاليباتا، رئيسة "تحالف أغرا"، تحالف الثورة الخضراء في إفريقيا؛

(ج) سامانثا باور، مديرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛

(د) أكينوومي أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

16- وترأس حلقة العمل الثالثة المتعلقة الاتجاهات المستقبلية في تعبئة التمويل المناخي، دان يورغنسن، وزير المناخ والطاقة والمرافق في الدنمارك آنذاك، وشارك فيها:

(أ) ماري بانغيستو، المدير العام لسياسات التنمية والشراكات في البنك الدولي؛

(ب) مارشا كادل، وزيرة الشؤون الاقتصادية والاستثمار ببربادوس.

17- وأعقبت حلقات النقاش جلسة عامة أدارتها ياسمين فؤاد وبير بولوند، نائب رئيس الوزراء ووزير البيئة والمناخ في السويد آنذاك، بمشاركة 20 وزيراً وممثلاً حكومياً وممثلين رفيعي المستوى للمنظمات المراقبة. وبين المتحدثون كيف زادت التزاماتهم بتمويل المناخ في السنوات الأخيرة وأعلنوا عن تعهدات ومبادرات جديدة أو أكثر طموحاً لتيسير تعبئة التمويل المناخي (انظر الفصل رابعاً) (د) أدناه). وعقد حلقات النقاش والجلسة العامة يُسّر بأسئلة موجهة تتاح على الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[6] إلى جانب البرنامج والبث الشبكي وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالحدث.

(6) https://unfccc.int/event/1st-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance-under-the-cma.

18- واختتمت باتريشيا إسبينوزا، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ آنذاك، الحوار بملاحظات ختامية، سلطت فيها الضوء على ضرورة تعزيز الطموح المناخي، وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف اتفاق باريس ومواصلة زيادة تمويل إجراءات التكيف.

رابعاً- موجز المناقشات

ألف- تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي

19- بينما رحّب المشاركون بخطة تقديم التمويل المناخي، التي ساعدت على تعزيز شفافية بالتمويل المناخي وإمكانية التنبؤ به، أعربوا عن خيبة أملهم إزاء التأخير في بلوغ الهدف التمويلي المحدد في 100 مليار دولار أمريكي. ودعا المشاركون إلى توسيع نطاق التمويل المناخي دون تأخير بغرض تجاوز هذا الهدف، الذي يتوقع تحقيقه بحلول عام 2023 وتجاوزه قبل عام 2025. ودعا المشاركون أيضاً إلى تقديم المزيد من المعلومات الكمية عن حجم وتقدّم التمويل الجديد والإضافي في البلاغات المقبلة التي تقدم كل سنتين لتعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل المناخي، مع التسليم بأن دورات الميزانية القصيرة الأجل للعديد من البلدان المتقدمة تعوق تقديم معلومات مفصّلة عن التمويل المناخي المقرر قبل سنوات.

20- ونظراً لأهمية التكيف بالنسبة للبلدان النامية، شدّد المشاركون على ضرورة توزيع التمويل بشكل متوازن بين إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف وإعطاء الأولوية للصكوك الميسّرة الشروط والصكوك القائمة على المنح. واتفق المشاركون على ضرورة تحسين فرص الحصول على التمويل لتنفيذ الخطط والمشاريع المناخية الوطنية والمحلية، ولا سيما من أجل التكيّف، حيث شدّد المشاركون على ضرورة جعل التمويل المناخي في متناول المجتمعات المحلية. وفي حين رحّب المشاركون بالتبرعات القياسية المتعهد بها لفائدة صندوق التكيف في الحوار السنوي للمتبرعين في عام 2021، شددوا أيضاً على أهمية أن يكون تمويل إجراءات التكيّف مستداماً وقابلاً للتنبؤ.

21- ويتعين بناء القدرات وتوفير بيئات تسمح بتعزيز القدرة المحدودة للبلدان النامية على الحصول على التمويل المناخي. ومن شأن اتخاذ إجراءات أبسط وأكثر إنصافاً وتنسيقاً وسهولة في الوصول إليها أن يساعد على ضمان وصول الدعم المالي إلى من هم في أشد الحاجة إليه.

22- ويمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية للعمل الجماعي الموضحة في خطة تقديم التمويل المناخي في تحسين فعالية وحجم التمويل المناخي. وفي حين تؤدي استثمارات القطاع الخاص دوراً كبيراً في سد الثغرة في تمويل العمل المناخي، فإن القطاع العام يؤدي أيضاً دوراً حاسماً في الحد من مخاطر الاستثمار والمساعدة في ضمان شفافية وفعالية التمويل المناخي المعبأ من القطاع الخاص.

23- وشدد المشاركون على أهمية توافر الدعم وإمكانية التنبؤ به لتنفيذ خطط التكيف والتخفيف ولزيادة الطموح المناخي بغرض تلبية احتياجات وأولويات البلدان النامية في مجال العمل المناخي المبين في تلك الخطط. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ والشفافية فيما يتعلق بتوفير التمويل المناخي، ولا سيما لأغراض التكيف، وضرورة إجراء المزيد من المناقشات بشأن تعاريف التمويل المناخي. ووجود منهجية شفافة لقياس التمويل المعبأ من القطاع الخاص والإبلاغ عنه أمر ضروري لزيادة استثمارات القطاع الخاص وضمان المصداقية والثقة. وسلط المشاركون الضوء أيضاً على أهمية العمل أكثر لفهم احتياجات وأولويات البلدان النامية فيما يتعلق بالعمل المناخي، وأشار بعضهم إلى أن هذه الاحتياجات والأولويات متنوعة وفي بعض الحالات خاصة جداً بالسياق.

باء- تحسين نطاق وفعالية تمويل إجراءات التكيف

24- شدد المشاركون على ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين نطاق وفعالية التمويل المناخي وتوجيهه إلى البلدان الضعيفة. ورحّب المشاركون بزيادة المبالغ المتعهد بها لفائدة صندوق التكيف ولاحظوا، إلى أنه بالإضافة إلى تخصيص التمويل لإجراءات التكيف، يتعين أن تدمج البلدان التكيف في جميع عمليات صنع السياسات الحكومية لتلبية احتياجاتها وأولوياتها بشكل أفضل.

25- ويتعين زيادة التمويل المخصص لمعالجة التكيف والقدرة على التحمل وتوسيع نطاقه لتحقيق التوازن مع تمويل إجراءات التخفيف. وتبادل المشاركون مخاوفهم إزاء تواصل الخلل السوقي والاستثمار غير المستدام في العمل المناخي بسبب استمرار دعم الوقود الأحفوري. وأشاروا إلى ضرورة إعادة توجيه تدفقات التمويل الحالية نحو استثمارات أكثر مراعاة للبيئة.

26- ومن المسلم به على نطاق واسع بأن التمويل على مستوى المشاريع قد لا يساعد على تحسين القدرة على التحمل وإحداث تغييرات تحويلية، ومن ثم فإنه يتعين التحول من نهج تمويلي قائم على المشاريع إلى نهج تمويلي برنامجي وقطاعي لأن الدعم الطويل الأجل ضروري لتحقيق هذا التحول. وشُجّعت الأطراف على تحديث مساهماتها المحددة وطنياً ووضع استراتيجيات إنمائية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل من شأنها توجيه العمل المناخي الطويل الأجل الذي يفضي إلى تحول.

27- وناقش المشاركون نطاق وحجم التمويل اللازم للوصول إلى التكنولوجيات والخبرات اللازمة، ودعوا إلى بذل المزيد من الجهود الكبيرة لتحسين فهم فعالية التمويل المناخي، بما في ذلك تتبع نسبة تدفقات التمويل الواردة إلى البلدان النامية. ونُشرت أمثلة محددة للجهود المبذولة، بما في ذلك آلية إعداد مشاريع التكيف مع تغير المناخ الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ، التي تساعد البلدان على بناء المعرفة التقنية، وإعداد مشاريع تمويل وتعزيز الشبكات الإقليمية، وبرنامج تسريع التكيف في أفريقيا، الذي يساعد على توسيع نطاق الإجراءات المبتكرة والتحويلية للتكيف مع تغير المناخ في جميع أنحاء أفريقيا.

28- وشُدّد مجدّداً على الدور الحاسم لنهجي التمويل العام والتمويل المختلط في تحسين حجم تمويل إجراءات التكيف وسرعة تقديمه وإمكانية التنبؤ به من خلال المساعدة على رفع الطموح وتحقيق التوازن بين تمويل إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف وبلوغ الهدف التمويلي المحدد في 100 مليار دولار أمريكي. وتسليماً بأن تمويل إجراءات التكيف عادة ما يكون في شكل منح، أشار المشاركون إلى أهمية تضافر جهود القطاعين العام والخاص لتوفير التمويل الخاص من أجل التكيف. ومن الأمثلة على هذه الجهود الآلية الابتكارية لمنافع التكيف التي يشرف عليها مصرف التنمية الأفريقي لتعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص، والاستثمار في إجراءات التكيف مع المناخ، والحد من مخاطر الاستثمار الخاص وتحفيزه. ولوحظ أنه يتعين توسيع نطاق هذه المبادرات، وهو ما قد يشكّل تحدياً خاصاً عندما تكون الاستثمارات صغيرة الحجم ومتنوعة في طبيعتها.

29- وأشار المشاركون إلى أهمية التعاون فيما بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف لضمان الوفاء بالتزامات القطاع الخاص بتعبئة تمويل إجراءات التكيف. غير أن بعض المشاركين أبرزوا أن الدعم عن طريق بناء القدرات وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيات التكيف لا يقل أهمية عن زيادة الدعم المالي.

جيم- الاتجاهات المستقبلية في تعبئة التمويل المناخي

30- فيما يتعلق بضمان أن تكون تدفقات التمويل المناخي كافية لتلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، لابد من توافر التمويل المناخي الموسع من جميع المصادر، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف. وأشير إلى ضرورة أن يؤدي النظام المالي برمته دوراً حاسماً في توفير حلول لأزمة المناخ في جميع البلدان.

31- ومع تأخر تنفيذ إجراءات التكيف مقارنة بتنفيذ إجراءات التخفيف، حث المشاركون على تضمين حافظات التخفيف مشاريع التكيف والقدرة على التحمل. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنه جرت العادة أن تتلقى إجراءات التكيف دعماً أقل مقارنة بإجراءات التخفيف، فإن المشاركين شددوا على ضرورة زيادة الدعم الموجه للبلدان النامية من أجل التكيف والقدرة على التحمل كي تتمكن من الاستعداد بشكل أفضل للأحداث المناخية القصوى. وأشار أحد الوزراء إلى أن بعض البلدان النامية التي أسهمت بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية تعتبر مساهماتها المحددة وطنياً من بين الأكثر طموحاً.

32- وكان هناك توافق واسع في الآراء حول ضرورة التركيز ليس على مستوى التمويل المطلوب فحسب وإنما أيضاً على فعاليته ونوعية التدخلات اللازمة للارتقاء به إلى المستوى اللازم، على الرغم من أن النتائج المتعلقة بهدف التمويل المحدد في 100 مليار دولار وزيادة تمويل التكيف أمران حاسمان لبناء الثقة بين الأطراف. وفي الوقت نفسه، يعدّ دمج الاعتبارات المناخية في خطط التنمية وسيلة لضمان إمكانية أن يسهل التمويل النمو المحلي والحد من الفقر إلى جانب العمل المناخي.

33- ومن الضروري القيام باستثمارات متنوعة وتوفير مصادر تمويل مختلفة لتمويل مختلف أنواع العمل المناخي، حيث تؤدي المنح وأدوات الإقراض الميسرة الشروط دوراً حاسماً في هذا الصدد. والتمويل العام المقدّم بشروط ميسرة يؤدي دوراً في الحد من مخاطر التمويل وتقليص تكلفته، في حين تؤدي المؤسسات والمنظمات الخيرية دوراً أساسياً أيضاً في توفير التمويل المناخي من خلال المنح وأدوات الإقراض الميسرة الشروط. وتتضمن منصة تمويل مختلط مصادر تمويل متنوعة، ومن ثم تضع أهدافاً مشتركة ومعايير وإجراءات شفافة، لتعبئة الأموال من مختلف أصحاب المصلحة والقطاعات، وهو ما سمح بتنفيذ مشاريع تحويلية مؤثرة وقابلة للتطوير.

34- واعتُرف بوحدات حقوق السحب الخاصة كأداة قوية لتعبئة مبالغ أكبر من التمويل الطويل الأجل والمنخفض التكلفة. ولتوضيح حاجة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تحسين ميزانياتها العمومية إلى أمثل حد، قُدّم مثال برنامج Room2Run التابع لمصرف التنمية الأفريقي، الذي تدعمه حكومة المملكة المتحدة، وساعد المصرف على إدارة ميزانيته العمومية الحالية، ومكّنه بالتالي من تقديم قروض للعمل في المجالات الحرجة اجتماعياً وبيئياً.

35- وشدّد المشاركون على أن المصادر المبتكرة ستواصل أداء دور مهم في التمويل المناخي، حيث تشكل السندات والضمانات من الكوارث أمثلة على الأدوات المحتملة لزيادة الدعم المالي بشكل كبير. وكمثال على التمويل المبتكر، أشير إلى خطة بربادوس الوطنية للمرونة "من السقف إلى الشعاب" (*Roofs to Reefs*)، التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأخضر وزيادة المرونة المالية من خلال أدوات مبتكرة، عن طريق مزج التأمين وتخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة. وشدّد أحد الوزراء على مدى الحاجة إلى إجراء مناقشات دولية بشأن التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار.

36- وأقرّ المشاركون بأن وزارات المالية والمصارف المركزية وسلطات الرقابة المالية، بل المنظومة المالية بأكملها، تؤدي دوراً حاسماً في تقديم حلول لتعبئة التمويل المناخي على نطاق واسع وإحداث تأثير عالمي يمتد من المجتمعات الأكثر ضعفاً إلى أكبر الاقتصادات. ويجب أن تتحلى البلدان بالإرادة

السياسية وأن تبذل جهوداً تعاونية لوضع أهداف واضحة طويلة الأجل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وتعزيز التنمية القادرة على التأقلم مع تغير المناخ، وإجراء التحولات السياسية والتنظيمية اللازمة. ودعي إلى إصلاح النظام المالي من أجل الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية.

دال- المبادرات الرامية إلى تعبئة وتحفيز التمويل العام والخاص

37- كان هناك توافق واسع في الآراء حول الحاجة إلى توسيع نطاق التمويل المناخي من أجل سد الفجوة المالية وتحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس. ويجب زيادة مستوى التمويل المناخي بشكل كبير للسماح بالتخفيف من الانبعاثات العالمية والتكيف الآمن مع تغير المناخ. وفيما يتعلق بتعبئة التمويل المناخي والاستثمار وتيسير بناء القدرات والدعم التقني صدرت الإعلانات التالية:

(أ) كرر ممثل الدانمرك إعلان الطرف وقف التمويل العام للوقود الأحفوري؛

(ب) أعلن ممثل فرنسا عن الالتزام الجديد للطرف بتمويل المناخ عن طريق تعبئة 6 مليارات يورو سنوياً بين عامي 2021 و2025 وضمان تخصيص ثلث إجمالي تمويله المناخي لإجراءات التكيف. وأكد الممثل من جديد التزام فرنسا بالعمل البيئي الشامل، وضمان تخصيص 30 في المائة من هذا التمويل المناخي للتنوع البيولوجي بحلول عام 2025، وأعلن أيضاً التزام فرنسا بمبلغ 20 مليون يورو لدعم العمل المناخي في أقل البلدان نمواً؛

(ج) أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية التزام الطرف بمبلغ 11 مليار دولار أمريكي في التمويل العام الدولي للمناخ بحلول عام 2024. وكرر الممثل إعلان حكومة الولايات المتحدة إطلاق خطة طوارئ للتكيف والقدرة على التحمل تعرف باسم "PREPARE"، معلناً أيضاً التزام الولايات المتحدة بزيادة تمويلها لإجراءات التكيف ست مرات ليبلغ 3 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024 كجزء من مساهمتها الإجمالية في تمويل المناخ. وأبرز الممثل أن حكومة الولايات المتحدة قدمت أول تبرع لها على الإطلاق لصندوق التكيف وأنها تلتزم بتحسين الوصول إلى تلك الموارد المالية؛

(د) وأعلن ممثل الولايات المتحدة أن وزارة الخارجية الأمريكية ستقدم الدعم لمرفق التمويل ونقل التكنولوجيا من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحمله (CRAFT)، وهو أول صندوق استثمار خاص للاستثمار المناخي في التكيف، وستوفر التمويل لمختبر الابتكار العالمي لتمويل المناخ لاحتضان المزيد من أدوات تمويل التكيف. وأعلن ممثل الولايات المتحدة عن دعمه لتحالف خفض الانبعاثات من خلال التعجيل بتمويل حماية الغابات (LEAF)، وهو شراكة فريدة بين القطاعين العام والخاص أنشئت لتعبئة الموارد من القطاع الخاص بهدف دعم جهود التخفيف في البلدان النامية المدارية وشبه المدارية. وعلاوة على ذلك، تقيم الولايات المتحدة، من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين التمويل المناخي في البلدان النامية، شراكة مع جامايكا لتحسين فرص الحصول على التمويل المناخي، وتنفيذ التوصيات التي نشرتها فرقة العمل المعنية بالحصول على التمويل المتعلق بالمناخ[(7)]؛

(هـ) تعهد ممثل اليابان بتمويل المناخ بحوالي 70 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2020-2025، وهو ما يمثل 14 في المائة من الهدف التمويلي المحدد في 100 مليار دولار أمريكي. ومن المقرر أن يقدم هذا المبلغ نفسه تقريباً الملتزم به كل عام، بما يضمن إمكانية التنبؤ بالدعم المقدم من اليابان. وأعلن

(7) انظر https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20230105153630/https://ukcop26.org/cop26-goals/finance/.

الممثل أن الطرف سيضاعف دعمه للتكيف إلى 14,8 مليار دولار في محاولة لزيادة التمويل القائم على المنح وأعلن التزامه بزيادة تقديم القروض الميسرة الشروط بأسعار فائدة منخفضة وفترات سداد طويلة؛

(و) أكد ممثل كندا من جديد التزام الطرف بمضاعفة تمويله المناخي لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التحمل. وأعلن الممثل أن إجمالي تمويل إجراءات التكيف المقدّم من كندا سيشكل ما لا يقل عن 40 في المائة من إجمالي تدفقات تمويل الأنشطة المناخية. وستخصص كندا أكثر من 1 مليار دولار أمريكي من تمويلها المناخي لدعم حلول مناخية قائمة على الطبيعة وذات تبعات إيجابية على التنوع البيولوجي؛

(ز) ذكر ألوك شارما أن المملكة المتحدة و12 دولة أخرى انخرطت في "مجموعة المدافعين عن تمويل إجراءات التكيف"، ودافعت عن تخصيص التمويل العام للمناخ بشكل متوازن بين إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف.